

للقاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتعاقب دون الثاني واك  
منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا  
تري ان معنى جيت ر التباين وقت ر كوني والاول حال والثاني  
مفعول فيه والجر في بقول ان ما يبي مفعولا له منتهى  
نصب المضارع الذي يكون حالا فيلزم نكوهه ويفيد  
مخوفه قاله حذر الموت حاد ومن الموت ليتكون القام  
لفظة فلا يطرد له ذلك في مخوفه  
وزعل الجبور والهول من زور الهبور الا ان جعلها  
مصدر من الحالين المتدرجين اي قبلها زعل الجبور  
ومرورا الهول عني ماهو مذهب الفارسي في فعلت جهرك  
على ما نجي في باب الحال ومدح مذهب البصريين اوتي من القام  
للاحقة من الحذف والتقدير اللازم في تغييره انه يوزاد  
السيار في سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى في  
سبعين من جلا لان المعاني من فوجه وبني الجوهر كالمستحق  
مفعولا ومنه وينبغي ان تكون الثاني بدل للاصاق الي  
الذي الصق الفعل به او المتماثلة كما قال الرضي ولا يصح  
في المفعول به مستتر وكذا المفعول فيه اوله افعله ومن  
قال الضمير المستتر في المفعول راجع الي الفعل بسلبه  
او فيه ولا حله او معه لان مستنده صفة جارئة على غير  
من هي كذا واما الهامن المفعول به والمفعول فيه والمفعول له  
او من اجله ولا حله والمفعول معه فقتيل انما تعود على  
الاصول في المفعول اي الذي يفتل به فعل اي يقال  
بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما  
ادري ما يفعل بي ولا تلمه وكذا البنية واحسن من ذلك  
ان امتثال هذه العبارة كالحكوم عليه والاستناد اليه

الاسم

الاسم صادف كالمعلم فلا يقتضي الضمير بها وقد يقال  
ما عاد القابل بان الضمير يعود على ال الموصولة في المفعول  
انه عايد في الاصل على ال الموصولة وان الحاد والجرور  
كان في الاصل نائب الفاعل لقوله المفعول وان صاء الان  
جز الاسم المصطلح عليه فلا ياتي ما قلنا انه احد  
ونجى على كون الضمير المحرورة راجعة الي ال او اللام  
ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام ونقل المفعول  
مع انه يستعمل به وفيه وله وجه كغيره بالاضمة وتلم في الخلق  
انه ما جع الي موصوف محذوف اي في مفعول به واللام  
ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة واعلم ان  
الماد في المفعول به وحده ماصدق ذلك نحو زيد من  
ضربت زيدا **والصدر** ولفظه مشترك بين المفعول  
المطلق وهو المادهنا وبين اسم الحدث الجاري على فعل  
اي المشتمل على حروف فعله واعلم ان الكوفيين جعلوا  
الصدر مشتقا من الفعل فهو وعندهم مفعول بمعنى الفاعل  
لان صاد عن الفعل وتحموا ونمساكوا على ذلك امور  
منها ان الصدر يوكد الفعل خصوصية منها والمؤكد يفيد  
الكاف اصل للمؤكد يكسها لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل  
بينه والفاعل اصل للمفعول ومنها ان من الافعال ما لا  
يصادر له نحو نعم وبئس وعسى وليس فلو كان الفعل من  
مشتقا من الصدر يعمل باعلالته خصوصيا اصله صوام اعل  
بالقلب باكا اعل فعلة بالقلب ايضا وكان الدليل على ثبوت  
ذلك في الفعل قبل الصدر ان القرض من الاعلال الخفية  
والفعل اصوح اليه من حيث ثقله بدلائل على الحدث  
والزمان والاول باطل بخصوصية زيد والثاني بلحروف